
التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
بعض الدروس المستفادة للجزائر

The Saudi Arabia experience in financing small and medium enterprises :
Some lessons learned to Algeria

أ. عياد السعدي
المركز الجامعي تيبازة
ayad_88@hotmail.fr

د. رحمة بلهادف
جامعة مستغانم
rahmadocorante@live.com

الملخص:

يهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإبراز أهم الأساليب التمويلية المعتمدة في المملكة مع محاولة استخلاص أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة للجزائر باعتبار ان التجربة السعودية من التجارب العربية الناجحة.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، المملكة العربية السعودية، الجزائر، الدروس المستفادة.

Abstract:

The primary goal of this paper is to study the Saudi experience in financing SMEs by highlighting on the most important financing methods adopted in the KSA with extraction the most important lessons learned from this experience for Algeria, Considering that the Saudi Arabia experience is one of successful Arab experiences.

Key words: the Small and medium enterprises, finance, Saudi Arabia, Algeria, the lessons learned

مقدمة

مع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عمليا أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث إقلاع اقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات. فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات لتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وخلق اقتصاد منتج وغيرها، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صغر الحجم، المرونة والديناميكية... الخ.

إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عددها يظل مرتبطا بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية وتحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو للسلطات العمومية، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن للجزائر رصد تجربتها والاستفادة منها باعتبارها دولتين متشابهتين من الناحية الاقتصادية، حيث وفرت السعودية كامل العوامل المساعدة على انجاحها وخصوصا في ما يتعلق بالجانب التمويلي، حيث عمدت المملكة العربية السعودية على تنوع ادوات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث فاقت عشرين جهة تمويلية تنوعت ما بين البنوك والمصارف والمؤسسات والمراكز والبرامج، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال هذه الورقة البحثية، محاولين الإجابة على السؤال الجوهرى لهذه الورقة على السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تمكن المملكة العربية السعودية من الحد من الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما الدروس المستفادة للجزائر من التجربة السعودية؟

وذلك من خلال التطرق الى ثلاث عناصر اساسية وهي:

- 1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية والسعودية؛
- 2- اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: بعض النماذج

الناجحة؛

3- الدروس المستفادة من التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل بلد، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال سنة 1953 وضع تعريف كان مضمونه "أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، وبعد ذلك تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا ودقة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، حيث أن المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة تكون مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي ومؤسسات التجارة بالجملة تكون مبيعاتها السنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي والمؤسسات الصناعية عدد عمالها اقل من 250 عاملا.¹

ليعتمد تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، " فالمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا والكبيرة التي يعمل بها أكثر من 100 عاملا".²

أما في مصر فتعرف وزارة التخطيط المصرية المؤسسات الصغيرة بأنها: " المنشآت التي بها أقل من خمسين عامل على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم"³²

وفي المملكة العربية السعودية، ووفقا للهيئة العامة للاستثمار فان المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي يكون بها عدد العمال اقل من ستين عاملا اما المتوسطة فتلك المؤسسات التي يقل في عدد العمال عن 100 عاملا.⁴

وليتم التمييز ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة التأسيس حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها، وتتميز بإدارة بسيطة ومرنة وسهلة التكيف مع ظروف العمل ومتغيرات السوق كما ان هيكلها التنظيمي بسيط، وغالبا ما تكون الادارة مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها، والذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا أقل كثافة وهو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة.⁵

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية وكغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مناخ الاعمال من خلال خلق نظام ديناميكي لدعمها وتنميتها، باعتبار ان الحكومة هي المسؤولة عن وضع القواعد اللازمة التي تتسم بالكفاءة وتكون متاحة لكل من يحتاج استخدامها وبسيطة التطبيق تحدد وتوضح حقوق الملكية، خفض تكاليف تسوية النزاعات وتحسين إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية وتزويد الشركاء المتعاقدين بالحماية القانونية اللازمة، وبدون قواعد جديدة لبيئة الأعمال يتم تنفيذها

على الجميع دون تمييز فإن قطاع الأعمال بذلك سيواجه العديد من الصعوبات التي تعيق عملية توسيع المؤسسات أو خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد المحرك الرئيسي للنمو وتوفير فرص العمل.⁶ وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي لسنة 2014م، فإن المملكة العربية السعودية على غرار باقي دول العالم، قامت بالعديد من الإصلاحات الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال. ووفقا لتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي خلال سنة 2014م، احتلت المرتبة 26 من أصل 189 دولة، وهي مرتبة لا بأس بها رغم تراجعها بأربع مراتب عن سنة 2013م، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 26.

إن تراجع المملكة العربية السعودية من حيث ترتيبها حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لا يعكس تقاعس هذه الدولة من حيث تحسين بيئة قطاع الأعمال، حيث تمكنت من تحسين مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة 2006-2014م. (انظر الجدول رقم(01)) فقد تجاوز فيها مقياس الاقتراب من الحد الأعلى 70 نقطة خلال سنة 2014م.

الجدول رقم (01): مقياس الاقتراب من الحد الأعلى خلال الفترة 2006-2014م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	60.11	60.50	66.93	68.61	68.94	70.79	70.23	71.32	71.26

المصدر:

<http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier>

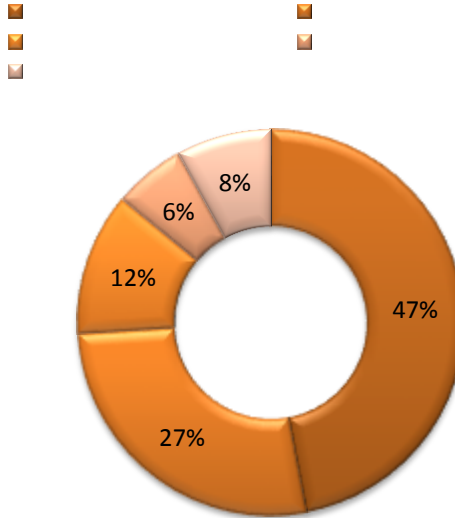
وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حوالي 746 ألف مؤسسة خلال سنة 2012م، وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي خلال سنة 2013م، حيث بلغت كثافة هذه المؤسسات 30 مؤسسة لكل ألف نسمة بناء على ما ورد في نفس التقرير. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 93% من إجمالي المؤسسات في المملكة العربية السعودية، وتنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة نشاطات حيث أن 47% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية تنشط في التجارة والفندقة، و27% تنشط في الإعمار، و12% تنشط في الصناعة، و6% تنشط في الخدمات الاجتماعية، و8% تنشط في نشاطات أخرى.⁷ (انظر الشكل رقم (01))

حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 33% في الناتج المحلي الإجمالي (وبالتحديد فقد بلغ مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 37% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2015م، وقد بلغ 35% سنة 2014م⁸، وكمقارنته مع باقي الدولي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، ففي بريطانيا مثلا تسهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي، و80% في سنغافورة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بنحو 51%، وتشكل 40% من اقتصاد ألمانيا. أما بالنسبة للتوظيف

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بما يقارب 25% في التوظيف (توظف 4.5 مليون شخص معظمهم من العمال الأجانب⁹). مع العلم أن أحجام هذه المؤسسات تختلف، حيث أن هناك مؤسسات يبلغ موظفيها (6-9) والتي تمثل 22%، ومؤسسات ما بين (10-49) تمثل 64% من إجمالي المؤسسات، ومؤسسات يبلغ عدد موظفيها (50-99) تمثل 12%، أما المؤسسات التي عدد موظفيها ما بين (100-150) فلا تمثل الا 2% من إجمالي المؤسسات.¹⁰ (انظر الشكل رقم(02)). ورغم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة لا بأس بها في الناتج المحلي الاجمالي الا أن هذه النسبة تبقى نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي.

ورغم ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع والذي بلغ 250 مليار ريال وفقا لتقرير 2013 الصادر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. فان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من الصعوبات وخاصة المالية منها حيث ان 71% من هذه المؤسسات هي قيد الاستغلال او التشغيل حاليا و29% اغلقت ابوابها.¹¹

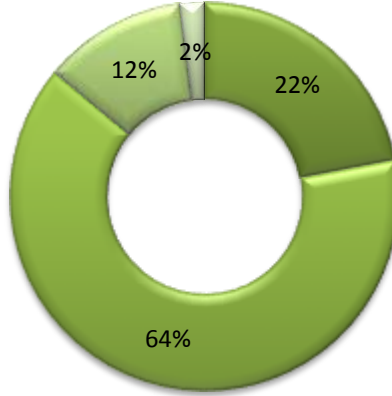
الشكل رقم (01): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية (%)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المذكورة اعلاه

**الشكل رقم (02): المؤسسات الصغيرة و
المتوسطة حسب عدد الموظفين في
السعودية (%)**

■ (06-09) ■ (10-149) ■ (50-99) ■ (100-150)



ثانيا: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية: بعض النماذج الناجحة تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي عملت على تنويع مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين البنوك والمصارف التي كان لها حصة الاسد والشركات، المؤسسات والمراكز بالإضافة الى وضع برامج تمويلية لهذه المؤسسات، كما تنوع هذا التمويل ما بين التمويل العام والتمويل الخاص. حيث ووفقا للجهات التمويلية التي تم احصاؤها فقد فاق عدد هذه الجهات 20 جهة تمويلية، وهناك بعض الجهات التمويلية لا تكتفي فقط بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تقدم خدمات ما بعد التمويل مثل المتابعة وتقديم مختلف الاستشارات اللازمة، والجدول رقم (02) يوضح مختلف الجهات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(02): الجهات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

رعاية	تمويل	الجهة التمويلية
✓	✓	صندوق التنمية الصناعي
✓	✓	الجامعات السعودية
	✓	مجموعة عقال
✓	✓	برنامج كفالة

✓	✓	صندوق التنمية الزراعية
✓	✓	البنوك التجارية (بنك الرياض، البنك السعودي للتسليف والادخار، البنك الزراعي، العربي السعودي، البنك الاهلي التجاري، البنك السعودي الفرنسي، بنك سامبا، البنك السعودي الهولندي، بنك الجزيرة، بنك ساب، مصرف الراجحي،.... الخ)
✓	✓	مؤسسة التمويل الدولية
✓	✓	ادارة خدمة المجتمع (بنك الجزيرة)
✓	✓	برنامج البنك الاهلي لخدمة المجتمع
✓	✓	برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع
✓	✓	مركز عبد الله زامل لخدمة المجتمع
✓	✓	مركز سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية
✓	✓	صندوق الاستثمارات العامة
✓	✓	شركة ارامكو السعودية (برنامج واعد)
✓	✓	شركة سابك
✓	✓	شركة أوركس للتأجير التمويلي
✓	✓	صندوق المثوية
✓	✓	معهد ريادة الاعمال الوطني
✓	✓	شركة الاتصالات inspireU
✓	✓	صندوق الامير سلطان لدعم مشروعات السيدات
✓	✓	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة
✓	✓	مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مواقع الكترونية

وفيما يلي سيتم تناول أهم ثمان جهات تمويلية اعتمدها المملكة العربية السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. البنك الاهلي التجاري: يعتبر البنك الاهلي التجاري أكبر مؤسسة مالية بالسعودية، وتعد علامته التجارية من بين أكثر العلامات التجارية موثوقة بمنطقة الشرق الاوسط، وخلال السنوات الأخيرة، تطور البنك الأهلي التجاري ليصبح مجموعة خدمات مالية متكاملة، كما حقق البنك الأهلي على مدار السنوات الماضية توسعا كبيرا على الصعيد الدولي من خلال التواجد في مراكز تجارية مهمة كالبحرين، ولبنان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، والصين. ولقد حقق البنك الأهلي سنة 2014 م معدلات نمو مرتفعة ونتائج قياسية جديدة نتيجة للقرارات الاستراتيجية التي تبنتها إدارته، حيث تؤكد هذه النتائج على المكانة المتقدمة

التي يحتلها البنك في القطاع المصرفي السعودي. فقد حقق أرباحاً هي الأعلى في تاريخه والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثانية على التوالي.

ومن أهم النشاطات الرئيسية للبنك مصرفية الشركات بتقديم الخدمات المصرفية لكافة المؤسسات ومنها بالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما سواء عن طريق المنتجات الائتمانية التقليدية، أو منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وساهمت مصرفية الشركات بفاعلية في برامج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها برنامج كفالة، لتبلغ حصة البنك من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في 2014م 51%، ووصل عدد الفروع التي تقدم خدمات الحصول على خطابات الضمان والائتمان والتمويل اللازم لهذه الشريحة من العملاء إلى 50 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة. وأثمرت هذه المبادرات وغيرها في نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 34% في سنة 2014م.

بالإضافة إلى برنامج رواد الأعمال لتمكين الشباب حيث يقوم البنك من خلاله بتنمية وتدريب ومساعدة رواد ورائدات الأعمال أصحاب الأفكار المميّزة في تأسيس عمل تجاري عبر تزويدهم بأساسيات إنشاء المشروع الناجح والاستشارات اللازمة، ضماناً لنجاح واستدامة الأعمال حيث تهدف خطة البنك الاستراتيجية (2014-2018) تمكين 4800 شاب.

وكذلك برنامج الأسر المنتجة لتمكين المرأة حيث يعمل على مساعدة وتأهيل السيدات من الأسر المحتاجة تمكينهن من إيجاد مصدر دخل لحياة كريمة. وتستهدف خطة البنك الاستراتيجية للخمس السنوات (2014-2018) تمكين 3850 سيدة، كما يهدف البرنامج إلى تزويد السيدات الراغبات في إقامة مشاريعهن الصغيرة والبدء في الإنتاج بخدمة التمويل الأصغر والتي تتيح لهن فرصة الحصول على تمويل حسن دون كفيل عن طريق أسلوب التمويل الجماعي التضامني لكل مجموعة من السيدات وتستهدف خطة البنك الاستراتيجية (2014-2018) تمويل 33000 سيدة كما يسعى البرنامج لخلق فرص تسويقية لمنتجات خريجات برنامج الأهلي للأسر المنتجة لمساعدتهن على بيع وتسويق منتجاتهن وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل البنك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 122 مليار ريال سعودي خلال سنة 2013.¹²

2- البنك السعودي للتسليف والادخار: يمثل البنك السعودي للتسليف والادخار أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة للأفراد لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء إضافة لدعم المشاريع الصغيرة لما لها من أهمية عالية في بناء اقتصاد المملكة وقد تبنى البنك استراتيجيات وخطط لتطوير هذا القطاع وتسهيل وتسريع عملية الإقراض من خلال تقديم قروض بدون فوائد للمؤسسات الصغيرة ولأصحاب الحرف والمهن والقيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المؤسسات الصغيرة. ومن أهم البرامج التي اعتمدها البنك برنامج ريادة والذي انقسم هو الآخر إلى برنامجين:

• برنامج إرادة: هذا البرنامج مخصص لمساعدة الشباب الراغبين في امتلاك مشاريعهم الخاصة وليس لهم سابق عهد بالمشاريع ولكن لديهم الإرادة والعزيمة في تأسيس مشروع ريادي، إذ يضع هذا البرنامج خدمات عديدة تحت تصرفهم تمتاز بتبليتها لاحتياجاتهم وتوفر متطلباتهم خصوصا في المراحل الأولى من عمر المشروع لضمان استقرار ونجاح مشاريعهم. ويستهدف المواطنين الراغبين في إنشاء مشاريعهم الصغيرة.

• برنامج الخريجين: برنامج خاص يهدف إلى استيعاب المؤهلين للعمل الحر من الأعداد المتزايدة من خريجي المعاهد الصحية والخريجين المعدين للتدريس من خلال برنامج خاص يلبى احتياجاتهم، ويدعم تأسيسهم لمشاريع صغيرة تتوافق مع خبراتهم وتخصصاتهم العلمية. ويستهدف الخريجين المعدين للتدريس بكافة التخصصات وحاملي الشهادات الصحية المعتمدة في جميع التخصصات.

وقد قدم البنك تمويله ودعمه لـ 770 مشروعا للأسر المنتجة بقيمة اجمالية قدرت بحوالي 12427500 ريال نهاية سنة 2015 وبداية 2016م¹³، في مختلف النشاطات، وقد قدم البنك 25 نموذجا عن هذه المؤسسات تعتبر نماذج ناجحة، اخترنا منها 10 نماذج ناجحة مختلفة النشاط والموضحة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم(03): بعض المشاريع الممولة من طرف البنك السعودي للتسليف والادخار

المشروع	فكرة المشروع	قيمة التمويل (ريال)
مدرسة أرض الأطفال الأهلية	مؤسسة تعليمية تهتم بالأطفال وحضانتهم وتوفير الرعاية الملائمة لحديثي الولادة بواسطة خبرات متخصصة.	1.500.000
مدرسة أسسى المعاني الأهلية	مؤسسة تعليمية متخصصة في رعاية وتعليم الأطفال مع مناهج كاملة لتعليم اللغة العربية والانجليزية.	1.500.000
مركز عناية وجمال لطب الأسنان	يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات الطبية للأسنان وعلى أحدث الطرق المتبعة عالميا	4.000.000
المركز الوطني لأمراض الدم والأورام	أول مركز طبي متخصص في الرياض يقدم خدمات تخصصية متقدمة في مجال أمراض الدم والأورام يقوم على التشخيص والكشف المبكر لأي أورام سرطانية أو أمراض دم والعلاج بكامل مراحلها وأساليبه ومن ثم المتابعة والتكيف للعودة إلى الحياة الطبيعية والمنتجة.	4.000.000

2.999.980	منشأة صناعية تعنى بصناعة بطاريات للسيارات ذات جودة عالية بجميع أنواعها.	مصنع النادر الجديد للبطاريات
2.643.500	تقوم على تقديم خدمات بجودة عالية وثقة تامة في توفير جميع أنواع التحاليل الطبية بجودة عالية ودقة النتائج.	مختبرات ألفا الطبية
1.947.792	أول مصنع في المملكة العربية السعودية يؤسس لإنتاج العلامات والشعارات التعريفية المنسوجة من خلال توفير المكائن والتجهيزات العالية الجودة والمواد الخام ذات المواصفات العالمية وتوفير الطاقم الإداري والفني والتسويقي الذي يتسم بالخبرة الواسعة لتوفير أفضل خدمة.	مصنع الصالح للعلامات والشعارات
2.476.000	يتميز المشروع في إنتاج غاز الأكسجين بنوعيه الطبي والصناعي، وإنتاج غاز الأستلين، ويستخدم في المختبرات والأعمال الصناعية وغاز النتروجين ويستخدم في المجال الصناعي وصناعة الأدوية	البازعي للغازات الصناعية والطبية
2.000.000	عيادات استشارية متكاملة تضم فريقا طبيا ذو كفاءة عالية وأحدث الأجهزة الطبية المتطورة لخدمة الأسرة والتي تشمل: عيادة طب وتقويم الأسنان- عيادة طب الأطفال- عيادة الطب العام - عيادة الباطنية والقلب- عيادة التفاح الأخضر- عيادة النساء والولادة- عيادة الجلدية والتناسلية.	مجمع العيادات المتقدمة
1.470.000	منشأة صناعية تختص بصناعة "الكاسات الورقية" جودة عالية وأمنة الاستخدام للمستهلك.	مصنع الوطن الكبير للكاسات الورقية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك السعودي للتسليف والادخار

<http://www.scsb.gov.sa/portal/>

3- مصرف الراجحي: يعتبر مصرف الراجحي أكبر بنك إسلامي في العالم من حيث إجمالي قيمة الأصول، حيث يعمل من خلال 488 فرعاً داخل المملكة و28 فرعاً خارجها، ومن المتوقع أن تصل إلى 549 فرعاً نهاية 2014م. كما يعتبر مصرف الراجحي ثالث أكبر شركة مدرجة في السوق السعودية من حيث القيمة السوقية ورابع أكبر شركة من حيث الأرباح وفقاً للبيانات المالية لسنة 2012. كما يعتبر مصرف الراجحي من أكبر البنوك العاملة في السعودية حيث تبلغ أرباحه 20.8 % من إجمالي أرباح القطاع و17% من إجمالي الودائع وإجمالي القروض. ويمثل قطاع التجزئة المصرفية الجزء الأكبر من نشاط المصرف من حيث صافي الدخل وإجمالي الموجودات حيث وصلت حصته من أرباح قطاع التجزئة المصرفية إلى 14.6%.

ويعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات المالية السعودية المهتمة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أظهرت احصاءات المصرف ارتفاع عدد الكفالات المصدرة خلال النصف الأول من سنة 2014 إلى 231 كفالة في مقابل 84 كفالة لنفس الفترة من سنة 2013. كما بلغ حجم التمويل الممنوح خلال النصف الأول من سنة 2014م حوالي 182 مليون ريال في مقابل 95 مليون خلال سنة 2013م، فيما ارتفعت قيمة الكفالات إلى 107 مليون ريال مقارنة بـ 57 مليون ريال لسنة 2013 م. وبهذه النتائج يتقدم مصرف الراجحي إلى الترتيب الثالث ضمن المصارف الأكثر دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وضع مصرف الراجحي مراكز خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقدم حلولاً مصرفية متكاملة تتنوع ما بين حلول تمويلية وغير تمويلية جميعها تتوافق مع المعايير العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية من أهمها منتجات التمويل التي تشمل البيع لأجل، المرابحة، المشاركة، العقار، والإيراد، إضافة إلى منتجات وخدمات تمويل التجارة التي تشمل التحصيلات المستندية للتصدير والاستيراد، الاعتمادات المستندية للتصدير والاستيراد، خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية بالمشاركة أو بالمرابحة¹⁵.

4- برنامج كفالة: يعتبر برنامج كفالة من أهم البرامج التي وضعتها المملكة العربية السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال سنة 2004، وتم اسناد ادارته إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي، وقد بدأ البرنامج بالعمل وتقديم الكفالات خلال سنة 2006م.

وقد اعتمدت إدارة البرنامج خلال الربع الأول من سنة 2014م حوالي 652 كفالة مقابل 488 كفالة تم اعتمادها خلال نفس الفترة من سنة 2013 م، بمعدل نمو بلغت نسبته 34%، استفادت منها 289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقابل 250 مؤسسة خلال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها 16%، وبقية إجمالية للكفالات بلغت 311,6 مليون ريال مقابل 256,7 مليون ريال خلال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها 21%، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة في البرنامج 571,8 مليون ريال مقابل 448,3 مليون ريال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها 28%¹⁶.

وتصدر قطاع التشييد والبناء (الأعمال الانشائية - الصيانة والتشغيل- مقاولات فرعية متخصصة) كافة القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية لإجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 2014م بنسبة 59% يليه في الأهمية قطاع التجارة بنسبة 14%، ثم القطاع خدمات المال والأعمال بنسبة 9%، وقطاع الصناعة بنسبة 8%، أما القطاعات الأخرى فمثلت ما نسبته

8% والجدول رقم (04) يوضح الأنشطة التي يمولها برنامج كفالة وعدد الكفالات الممنوحة لكل نشاط خلال سنتي 2014 و2015.

الجدول رقم(04): الأنشطة الاقتصادية الخاصة ببرنامج كفالة

الوحدة: ألف ريال

التركيبة منذ بداية البرنامج				النصف الأول من سنة 2014 و2015									
عدد المنشآت	قيمة التمويل	قيمة الكفالات	عدد الكفالات	عدد المنشآت		قيمة التمويل		قيمة الكفالات		عدد الكفالات		النشاط الاقتصادي	
				2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014		
3125	2731292	3122336	7126	393	380	968840	920909	456632	431550	1029	1044	التشييد والبناء والمقاولات	
908	1718051	868946	1812	116	95	206959	189483	116318	98171	251	260	التجارة	
482	1006858	499934	1002	68	68	145340	130950	76833	72704	160	165	خدمات المال والأعمال والخدمات الأخرى	
1053	1586077	893594	1475	82	81	154578	159117	88007	88504	137	144	الصناعة	
232	357161	206602	357	49	34	75774	58277	45803	33768	75	67	السياحة والترفيه	
312	496921	282434	525	18	23	36170	51268	19247	26677	29	45	خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية	
163	291972	173600	216	20	22	45913	35440	22779	23184	23	30	النقل والتخزين والتبريد	
30	54586	33494	45	4	3	9000	6500	5440	4080	4	4	الكهرباء والغاز والماء وفروعها	
12	24500	16500	15	1	3	4100	5500	1400	3920	2	4	المناجم والبترول وفروعها	
14	29218	13920	30	1	1	2000	1500	1600	1200	1	1	الزراعة والصيد وفروعها	
6331	12296636	6111360	12603	752	710	1647674	1557954	834059	783758	1711	1764	الإجمالي	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير الإحصائي للكفالات عن برنامج كفالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنصف الأول من العام المالي 2015م، ص ص:01-03

وبالنسبة لجهات التمويل المشاركة مع البرنامج، فقد تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف المشاركة في البرنامج من حيث إجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من سنة 2014م بنسبة 50%، وفي المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة 15%، ثم مصرف الراجحي بنسبة 13% والبنك العربي الوطني ومجموعة سامبا المالية بنسبة 4% و3%، أما باقي البنوك الأخرى فتمثلت ما نسبته 15% من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة.

وخلال الفترة 2006-2015م، اعتمدت إدارة البرنامج عدد 12603 كفالة استفادت منها 6331 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقيمة إجمالية للكفالات بلغت 6 مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغ قيمته الإجمالية 12 مليون ريال¹⁷.

ويجدر الإشارة إلى أن برنامج كفالة لا يقتصر على إصدار الكفالات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل اشتمل كذلك جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. ومنذ بداية نشاط التدريب في البرنامج وحتى نهاية سنة 2012م، نفذ البرنامج عدد 59 دورة تدريبية استفاد منها 1,400 متدرباً من بينهم 1,045 متدرباً و355 متدربة. كما نظم البرنامج عدد من الفعاليات التثقيفية بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المؤسسات بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁸.

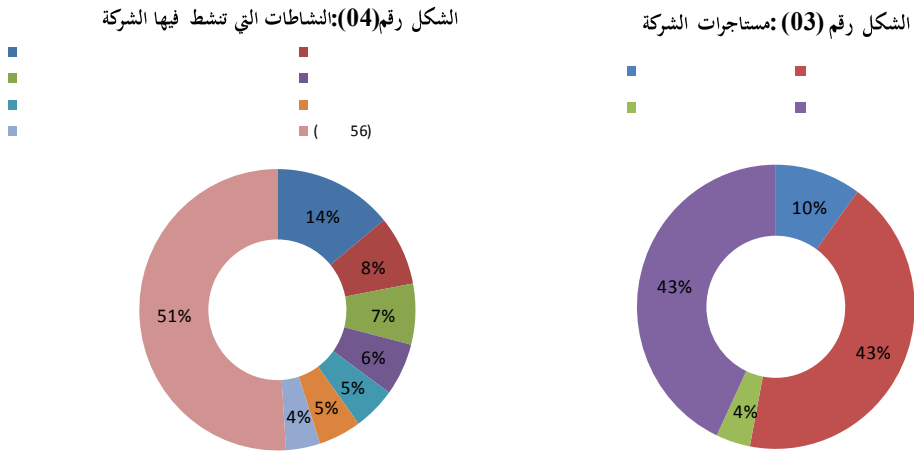
الجدول رقم(05): الجهات التمويلية المشاركة في برنامج كفالة

الوحدة: ألف ريال

التراكمية منذ بداية البرنامج				النصف الأول من سنة 2014 و2015								جهات التمويل
عدد المنشآت	قيمة التمويل	قيمة الكفالات	عدد الكفالات	عدد المنشآت		قيمة التمويل		قيمة الكفالات		عدد الكفالات		
				2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	
1874	3684394	1779838	5036	228	260	638003	622012	269667	276692	768	887	البنك الاهلي التجاري
1874	3069947	1492964	2023	154	176	301996	320029	159549	187353	234	266	بنك الرياض
839	1406462	796498	1445	97	89	199401	181830	115753	106517	198	231	مصرف الراجحي
575	1688039	620011	1406	93	34	153512	95651	75884	37461	161	77	البنك العربي الوطني
239	416016	223043	507	18	18	36557	40798	21341	24040	79	67	مجموعة ساميا المالية
197	337104	242242	438	32	30	51135	50791	38844	38313	63	66	بنك الجزيرة
373	653227	439793	453	42	44	76761	78410	49040	53952	53	58	البنك السعودي البولندي
153	226173	120322	215	18	8	31768	12376	19275	7508	45	21	البنك السعودي البريطاني
81	178671	96047	159	17	16	28932	41100	18486	20056	39	36	البنك السعودي للاستثمار
116	261606	122011	157	30	3	65425	16452	39194	3800	36	6	البنك السعودي الفرنسي
180	375001	178591	263	23	32	65174	59505	27016	28065	35	49	بنك البلاد
6331	12296636	6111360	12603	752	710	1648674	1558954	834059	783758	1711	1764	الاجمالي

المصدر: التقرير الاحصائي للكافالات عن برنامج كفالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنصف الاول من العام المالي 2015م، ص ص:01-02.

5- شركة أوركس للتأجير التمويلي: شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، الشركة الأولى من نوعها في مجال التأجير التمويلي في السعودية تم تأسيسها خلال سنة 2001م كشركة مساهمة مغلقة ومفوضة لتقدم تمويل الأصول متوسطة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن المساهمين في انشاء هذه الشركة نجد: البنك السعودي للاستثمار 38%، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية 32%، أوركس كوربوريشن اليابانية، 27.5% وأوركس باكستان للتأجير التمويلي المحدودة 2.5%. ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تقديم التأجير التمويلي فيما يلي: الأصول المتحركة وغير المتحركة لكافة القطاعات المنتجة في المملكة. الأصول التي يتم تمويلها بواسطة التأجير التمويلي تشمل معدات المصانع، المستشفيات، ومعدات الإنشاءات وأصول النقل التي تشمل السيارات والعقارات ويغطي التأجير التمويلي حيزا واسعا من الأنشطة تشمل المقاولات العامة والإنشائية والمستشفيات وشركات السفر والسياحة والشركات الصناعية والتجارية.¹⁹ وهي موزعة كما يبين الشكلين رقم (03) و(04).



المصدر: من الموقع الرسمي للشركة: <http://www.saudiorix.com.sa/ar>

وقد فازت شركة أوركس للتأجير التمويلي بجائزة "أفضل ممول للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لسنة 2015" ضمن احتفالية Banker Middle East Awards 2015، وهي الجائزة المالية الرائدة في الشرق الأوسط التي تتنافس عليها أفضل المؤسسات المالية في المنطقة^{20,3}

6-مجموعة عقال: لقد تم تأسيس مجموعة عقال خلال سنة 2011م وهي مجموعة تهتم بالمشاريع الريادية، ومجموعة عقال عبارة عن مزيج من كلمتين "العقول و"المال" والهدف من تأسيس المجموعة هو الربط ما بين الشباب من ذوي الافكار مع الشباب ذوي الاموال والامكانيات المادية لتكوين كيانات ذات جدوى اقتصادية، ولقد حققت مجموعة عقال نجاحا لا بأس بها بناء على تلك المشاريع الناجحة التي انشأتها هذه المجموعة والتي فاقت 24 مشروعا استثماريا والتي سنذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): بعض المشاريع الممولة من طرف مجموعة عقال

اسم المشروع	بداية النشاط	فكرة المشروع
مؤسسة Gumesh	2014	يهتم المؤسسة بتصميم المجوهرات والاحجار الكريمة.
مؤسسة Shakes	2012	يهتم المؤسسة بكل ما يخص المشروبات الباردة والأيس كريم بمختلف النكهات (70نكهة) وذات جودة عالية، وقد تم تأسيس اول فرع من هذا المشروع خلال سنة 2012م، وتمكن المشروع من ان يحتل مكانة مناسبة في مجال صناعة الثلجات وان ينافس الشركات العالمية المملكة العربية السعودية.
مؤسسة Hunger Station	2013	طلب الطعام من خلال الانترنت وايصاله الى غاية البيت
مؤسسة Blueconnect	2013	مؤسسة خاصة بالموصلات الخاصة داخل الرياض، وبسعر ثابت بغض النظر عن المدة او المسافة، وقد اضاف المشروع خدمات اخرى منها الحجز عبر الموقع وتطبيقات الهاتف الذكي.
مؤسسة Sparks Academy	2013	مؤسسة تقدم مختلف الخدمات الخاصة برعاية اطفال الامهات الموظفات خلال ساعات عملهن من خلال فريق ذو تأهيل عال ومرافق نموذجية مصممة ومجهزة للأطفال من الولادة وحتى ثلاث سنوات.
مؤسسة رود للنقل المبرد	2013	تقدم مؤسسة رود جميع خدمات النقل المبرد والمجمد والجاف والخدمات اللوجستية لعملائها داخل جميع المدن السعودية وخارج المملكة العربية السعودية)

دول مجلس التعاون لخليجي		
-------------------------	--	--

المصدر:

<http://oqal.org/ar/the-opportunities/success-stories>

7- برنامج شركة واعد (شركة مركز ارامكو السعودية لريادة الأعمال المحدودة): هي شركة ذات مسؤولية محدودة هدفها دعم وتطوير وتنوع الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الجودة العالية ومن ثم توفير وظائف حيوية لخريجي الجامعات والكليات التقنية. ويتمثل الدعم التي تقدمه شركة واعد في مجال ريادة الأعمال في: 1/ الدعم الذي يسبق التمويل، 2/ الدعم من خلال الإقراض أو المشاركة و3/ الدعم الذي يلي التمويل. ويتم تقديم الدعم لنشاطات معينة والتي غالبا ما تكون متعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، الخدمات الطبية، خدمات الطاقة، التصنيع، التعليم، المواد الكيميائية، سلسلة الإمدادات والحلول اللوجستية والفرص الصناعية المبتكرة الأخرى.

وقد تضمن هذا البرنامج 03 برامج ثانوية اساسية وهي²¹:

-برنامج واعد للإقراض: يتضمن هذا البرنامج الخطوات الإرشادية اللازمة لضمان الإعداد الدقيق لتمويل المشاريع وذلك بشكل مجموعة خدمات متكاملة وشاملة تلي احتياجات ومتطلبات الرواد الراغبين في تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع شركاتهم الصغيرة أو المتوسطة الحجم. وقبل اختيار المشاريع الممولة، تمر فكرة المشروع بمراحل متعددة، تبدأ من عملية الفرز الأولية ثم تقييم فكرة العمل والتدريب على إعداد خطة العمل، وبالتالي الحصول على التمويل. ولن يتوقف الدعم على التمويل فحسب، بل يقدم برنامج واعد للإقراض الخدمات الاستشارية حتى بعد قيام المشروع لمساعدة أصحاب المشاريع على مواصلة طريق النجاح.

-برنامج واعد للمشاركة في رأس المال: يقوم هذا البرنامج بتقديم القروض من خلال توفير حصص استثمار مباشر للمنشآت الباحثة عن شريك تجاري. يهدف البرنامج الى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم النمو الاقتصادي للمملكة عن طريق الاستثمار في المؤسسات التي لا تزال في مراحلها المبكرة وكذلك المؤسسات القائمة التي ترغب في توسع أعمالها. ويتكون فريق البرنامج من مجموعة واسعة من الأفراد المختارين بعناية للإسهام في تهيئة بيئة عمل رحبة ومشجعة للابتكار والإزدهار. حيث يدعم هذا البرنامج كل من قطاعات الطاقة، صناعة الكيماويات، تقنية المعلومات والاتصالات، التصنيع والخدمات.

ومن اهم استثمارات هذا البرنامج "مؤسسة Orde me" الخاصة بتقديم الحلول للمطاعم لاجتذاب الزبائن والطلبيات، و"مصنع الاجهزة الجيوفيزيائية المحدودة" والتي تختص بصنع اجهزة المسح الزلزالي،

و"مؤسسة بوابة الدفع الإلكتروني القابضة" والتي تساعد التجار على الحصول على نظام أمن وميسر لعمليات البيع والشراء لعمليات بطاقات الائتمان والدين.

- مختبر الأعمال الناشئة: يمثل مختبر الأعمال الناشئة جيلا جديدا من حاضنات الأعمال المصممة لتلبية السوق المحلية، وهو يعد بيئة تشجع على ريادة الأعمال وتحفز على نشوء المشاريع التقنية والمبتكرة في المملكة العربية السعودية. ويقدم المختبر نوعين من البرامج:

* **برنامج حاضنة الأعمال:** يستهدف هذا البرنامج رواد المشاريع الجديدة المتفرغين لاحتضان مشاريعهم لفترة كافية مع التركيز بصورة أساسية على الأعمال المبتكرة الجيدة.

* **برنامج التحول من التعليم التعاوني إلى ريادة الأعمال:** هو عبارة عن مبادرة تتيح للطلبة الجامعيين في المراحل النهائية ممن لديهم أفكار ذات صبغة ابتكارية تشكيل فرق عمل وإنشاء مؤسسات تجارية وذلك كجزء من منهجهم الأكاديمي.

وقد نتج عن مختبر الأعمال الناشئة تأسيس عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي مؤسسة electroaim، مؤسسة tiryaaq، مؤسسة mister-fixer، مؤسسة unitraders ومؤسسة arabi lancer. 8- برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع (باب رزق): يمثل باب رزق إحدى أهم المبادرات لمجموعة عبد اللطيف جميل ويمثل هذا البرنامج جزء من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مجموعة جميل منذ تأسيسها سنة 2003م، ويرتكز برنامج باب رزق جميل بشكل أساسي على توفير فرص العمل للشباب ودعم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقديم قروض بدون فوائد لهم وتقديم مختلف خدمات الدعم من أجل مساعدتهم لاستدامة أعمالهم بالإضافة إلى دعم المشاريع المنزلية الصغيرة. وتقيم امتيازات لأصحاب المشاريع الريادية للشباب الراغبين في تأسيس شركاتهم الخاصة.

وقد دعم برنامج باب رزق حوالي 2221 مشروعا صغيرا منها 1746 مشروعا للشابات و475 مشروعا للشباب بقروض حسنة لمشاريعهم الخاصة تصل إلى 150 الف ريال.

كما قدم هذا البرنامج القروض الحسنة لمجموعة من السيدات تتكون من 3 إلى 5 سيدات، حيث تحتر كل سيدة مشروع تعمل من خلاله ويقوم البرنامج بمنحهن قرض حسن قدره 5000 ريال للبدء بنشاطهن على أن يسدد القرض على أقساط ميسرة بدون فوائد وقد بلغ إجمالي من استفاد منذ بداية سنة 2004م حوالي 109.771 مستفيدة.²²

ثالثا: الدروس المستفادة من التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد نجحت المملكة العربية السعودية في إطلاق العديد من المبادرات الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لإدراكها بأن هذا النوع من المؤسسات يمثل المستقبل الواعد للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، ولعل من أهم الخطوات التي قامت بها المملكة العربية السعودية هو تحسين مناخ الأعمال الذي يعتبر أساس نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما وضحته البيانات الخاصة بتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي خلال سنة 2014م، وحيث أنه من المتوقع أن يكون هناك تحسين أكثر ليكون من المنتظر زيادة إنتاجية هذه المؤسسات وارتفاعها وتوسع قوة

عملها، وكما رأينا من خلال ما تم تناوله تعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية التي عمدت على تنويع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين هيئات رسمية عامة كالبنوك والمصارف والشركات العمومية وبرامج عمومية والبنوك والشركات التي تعمل في القطاع الخاص، وكإضافة إلى ما تم تناوله من اساليب تمويلية قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف بالأساس إلى تنظيم قطاع هذه المؤسسات وتنميته وتسييره وفق البيات معمول بها دوليا، بالإضافة إلى اطلاق اوقاف تنموية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابرام اتفاقيات مع هيئات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية وذلك من أجل توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية لهذا الصنف من المؤسسات.

وإن ما تم التطرق إليه من خلال هذا الورقة البحثية والذي تمكنا من خلاله من عرض جزء بسيط من البيات تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية اظهر لنا مدى تمكنا من دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم بعض الصعوبات التي تواجه هذا القطاع في المملكة، ليتمكن اعتبار التجربة السعودية من التجارب العربية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن اخذها بعين الاعتبار.

والاقتصاد الجزائري اليوم، وباعتباره اقتصاد مشابه للاقتصاد السعودي (اقتصاد ريعي مع تشابه الامكانيات الاقتصادية المتاحة لكلتا الدولتين)، أصبح أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر وكما نعلم لا يزال مناخ اعمالها صعبا ومتخلفا وكديل على ذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة 153 سنة 2014 منخفضة بمرتبتين عن سنة 2013م حين احتلت المرتبة 151 من اصل 189 دولة في العالم وفقا لتقرير ممارسة الاعمال لسنة 2014م ومقياس الاقتراب من الحد الاعلى خلال الفترة 2006-2014م فقد تراوح ما بين 46.34 نقطة سنة 2006م كحد ادنى و51.96 نقطة كحد اعلى سنة 2014م، ويعد ما حققته الجزائر في ما يخص هذا المقياس الادنى مقارنة بمعظم الدول العربية.

ان تمويل الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا جدا، اذا ما تم مقارنتها بدول اخرى، (فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتجاوز خلال سنة 2012م 630 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ممثلة 18 مؤسسة لكل 1000 نسمة، حيث ان 97% من هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي خلال سنة 2013م)، حيث أن تمويل هذا النوع من المؤسسات يعتمد على البعض القليل من الجهات التمويلية مثل البنوك العمومية وبعض الوكالات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSE)، الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR...)، ولا يزال هذا التمويل يتم تحت اجراءات وشروط معقدة وخصوصا ما يتعلق بالضمانات فالعديد من البنوك تمتنع عن اقراض هذه المؤسسات بدافع ان هذه الاخيرة ليس لها الضمانات الكافية. وازضافة إلى ذلك تم استحداث بعض الليات الجديدة منها على سبيل المثال لا الحصر: شركة قرض الايجار الجزائرية السعودية،

الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، الشركة العربية للإيجار المالي وغيرها، إلا أن أداءها التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا.

ويمكن للجزائر رصد مختلف التجارب الدولية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها ولما لا إقامة شراكات معها في ذات الشأن، ويمكن اعتبار التجربة السعودية مثالا عن هذه التجارب الناجحة، ووفقا لما تم تناوله في هذه الدراسة، فإن أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة نجد ما يلي:

- 1- ضرورة العمل على تسهيل ممارسة الأعمال في الجزائر من اجراءات تسجيل الملكية، نظام الضرائب، استخراج تراخيص البناء، بدء النشاط التجاري، الحصول على الائتمان وغيرها؛
- 2- تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بالحصول على القروض؛
- 3- فتح المجال للقطاع الخاص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما فعلت المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة جميل (باب رزق جميل)؛
- 4- تمويل المؤسسات العمومية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل شركة سوناطراك وشركة الاتصالات وغيرها مثل ما فعلت شركة ارامكو من خلال برنامج واعد على ان تكون هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخص قطاع الطاقة والاستفادة من منتجاتها دون منافستها؛
- 5- منح قروض حسنة بدون فوائد لتسهيل عملية الاقراض وتشجيع الشباب على اقامة مشاريعهم الخاصة لاعتبار ان الفوائد من اهم الهواجس التي تحيل الشباب دون انشاء المؤسسات الخاصة بهم؛
- 6- تحفيز النظام المصرفي على استحداث برامج واليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل ما قام به البنك الاهلي التجاري السعودي (برنامج رواد الاعمال وبرنامج الاسر المنتجة) لتحفيز الشباب ذوي الافكار المبدعة والاسر المنتجة على اقامة مشاريعهم الصغيرة، وبرنامج ريادة الذي اعتمده البنك السعودي للتسليف والادخار وتزويدهم بمختلف الخدمات الاستشارية اللازمة لإنجاح هذه المشاريع؛
- 7- انشاء صندوق وقف خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تفعيله؛
- 8- العمل على تفعيل الليات الجديدة التي تم استحداثها مؤخرا مثل شركة قرض الياجار الجزائرية السعودية، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، الشركة العربية للإيجار المالي؛
- 9- اقامة نادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجمع ما بين الشباب المبدع والشباب ذوي الامكانيات المالية،
- 10- إقامة المزيد من الشراكات مع الدول فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجاربها مثل شركة قرض الياجار الجزائرية السعودية؛
- 11- العمل على تبني أفضل الممارسات في مجال تقديم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

12- وضع لائحة خاصة بمؤشرات زيادة الاعمال على المستوى الوطني وذلك من اجل تسهيل عملية متابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون قائمة على اساس مجموعة من البيانات الاحصائية ومؤشرات قياس فعالة؛

13- يجب ان يستهدف التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بقوة في دفع عجلة التنمية مثل قطاع الطاقة والبتروكيماويات، تقنية المعلومات والاتصالات، الصناعة والخدمات وغيرها؛

14- ضرورة عمل النظام المصرفي الجزائري على استهداف فئة الجامعيين الذين لديهم افكار ابتكارية ذوي التخصصات العلمية التطبيقية وتوفير لهم الدعم الكافي لإنشاء مشاريعهم الصغيرة بما يتوافق وخبراتهم وتخصصاتهم العلمية.

خاتمة:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبفضل ما تتمتع بيه من خصائص من مدى استيعابها للبيد العاملة وقدراتها الانتاجية مع سهولة التكيف والقدرة على التفاعل مع متغيرات السوق ان تصدر قائمة الاولويات الاقتصادية على مستوى جميع الدول سواء المتقدمة منها او النامية، حيث تسابقت الدول على تحسين الإطار القانوني والضريبي وخاصة الإطار التمويلي لهذه المؤسسات.

ومن خلال استعراضنا لتجربة المملكة العربية السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية قد حظيت برعاية كبيرة وأن تنوع أساليب التمويل لأبرز دليل على ذلك. ويمكن اعتبارها من التجارب العربية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن الصعوبات الأخرى التي تعترضها.

والجزائر كغيرها من الدول التي اعطت اهتماما كبيرا لهذا الصنف من المؤسسات الا أن هناك جملة من الصعوبات التي حالت دون تحقيق هذه المؤسسات اهدافها المنشودة ومن اهمها نقص مصادر التمويل، لذا أصبح من الضروري على الجزائر العمل على تنويع مصادر التمويل لهذه المؤسسات كما فعلت نظيرتها السعودية مع العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

الاحالات والمراجع:

1. ليلي لولاثي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص: 41.
 2. أشرف محمد دوبه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، العدد الرابع، أكتوبر 2006، ص: 05.
 3. عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي، السعودية 1995، ص 21.
- 4- Aasim Zafar and others ; role of information system in ksa: SMEs, **International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering**, Vol. 4, Issue 5, May 2015 ; P:07.

5. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص: 60-62
6. مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال: فهم الانظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 2014، ص: 21. بتصرف
7. <https://www.tharawat-magazine.com/family-business-articles/smes/1578-small-is-beautiful-or-is-it>
8. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/
9. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/
10. <http://www.worldfinance.com/banking/smes-are-unsung-economic-heroes-says-saudi-hollandi-bank>
11. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/
12. البنك الاهلي السعودي، التقرير السنوي، 2014، ص: 16-73. بتصرف
13. من الموقع الرسمي للبنك السعودي للتسليف والادخار <http://www.scsb.gov.sa/portal>
14. مصرف الراجحي، تقرير صادر عن البلاد المالية، 25 سبتمبر 2013، ص: 01.
15. <http://www.alrajhibank.com.sa/ar/media-centre/news/pages/kafalah-program.aspx>
16. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2012، ص: 28-29.
17. من الموقع الرسمي لصندوق التنمية الصناعية السعودي، بتصرف: <http://www.sidf.gov.sa/ar/Achievements/Pages/SmallandMediumEnterprises.aspx>
18. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2012، ص: 28-29.
19. من الموقع الرسمي للشركة: <http://www.saudiorix.com.sa/ar/>
- 20 - <http://www.alriyadh.com/1060693>
- 21 - من الموقع الرسمي لبرنامج واعد: <http://waed.net/Arabic/Pages/Default.aspx>
- 22 - مبادرات عبد اللطيف جميل، التقرير الربع السنوي، افريل 2011م، ص: 01-02. بتصرف